1 - لأنهم لم ينطلقوا من التعاريف النحوية الأصيلة لأقسام الكلم التي تمسّك بها الزجاجي ودافع عنها، بل انطلقوا من التعاريف الطارئة على التفكير النحوي. وإذا تفحّصنا طبيعة حد الاسم الذي يدافع عنه صاحب الإيضاح في علل النحو "ألفيناه تعريفا للاسم بالوظائف النحوية التي يمكن أن يشغلها في الجملة وذلك حين يقول: "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيّز الفاعل والمفعول به"[1].

2 - لأنهم خاصّة لم ينتبهوا إلى أن النحاة العرب رتّبوا المقاييس الشكلية ترتيبا تفاضليا، ووضعوها في منازل مختلفة، وبوّؤوا الوظائف النحويّة أعلاها رتبة.

6 - الاستدلال على أن ترتيب المقاييس الشكلية ترتيبا هرميا هو المبدأ المكمّل لمبدإ تجانس ائتلاف الوحدات وعلى أنه مفتاح تأويل

6. 1 - موقف القدماء انطلاقا من تعريفهم للاسم

ونستدل على قولنا هذا بشاهدين من نص الزجاجي يتعلّق الشاهد الأوّل بمناقشه الزجاجي لتعريف الأخفش للاسم.

يقول:

«وقال الأخفش: الاسم ما جاز فيه نفعني وضرّتي يعني ما جاز أن يخبر عنه، وفساد هذا الحدّ بيّن لأنّ من الأسماء ما لا يجوز الاخبار عنه نحو كيف، وأين ومتى وأنّى وأيّان، لا يجوز الإخبار عن شيء منها. وهي داخلة في حدّنا الذي قدّمنا ذكره لأنها في حيّز المفعول به. لأنّ كيف سؤال عن الحال والحال مفعول بها عند البصريين. . . وأين وأخواتها ظروف والظروف كلّها مفعول فيها [2].

---

1 الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص 48.

2 المصدر نفسه ص 50/49.